

وزير المالية فى ختام ملتقى تطوير الاصلاح المالى والتطوير المؤسسى:

اعداد 28 مبادرة لتطوير اداء وزارة المالية وتطبيقها حتى 2020

نبدل كل الجهود لتضارع وزارة المالية المصرية مثيلاتها بالدول المتقدمة

نعمل على تحقيق الشمول المالى وميكنة جميع المعاملات المالية بمصر

تحصيل المدفوعات المالية الحكومية الكترونيا الزاميا للمتعاملين مع الجهات  
الحكومية بدءا من يناير 2019

تنسيق كامل بين وزارة المالية والبنك المركزى المصرى فى إطار التناغم بين  
السياستين المالية والنقدية

ضرورة الاهتمام بزيادة تنافسية المنتج المصرى داخليا وخارجيا

نائب وزير المالية:

نستهدف اشراك القيادات والعاملين بالوزارة فى وضع خطة استراتيجية ذات اطار  
فكرى سليم

اجتماعات دورية بين قيادات الوزارة كل 6 أشهر لمراجعة الخطة الإستراتيجية  
وتقييم الأداء

التوسع فى التحصيل الالكترونى لايرادات الدولة وتطوير الإدارة الضريبية  
وتحسين الخدمات للممولين

رئيس وحدة ادارة المشروعات بوزارة المالية:

الاخذ بافكار ومبادرات العاملين فى صياغة استراتيجية وزارة المالية المنبثقة من  
رؤية مصر 2030

اعلن الدكتور محمد معيط وزير المالية ان هناك 28 مبادرة طرحتها قيادات وكوادر  
وزارة المالية تمثل اهداف الخطة الاستراتيجية للوزارة حتى 2020 وهى منبثقة من  
استراتيجية الدولة 2030 لافتا الي ان المبادرات الجديدة تشمل إنشاء وحدة للمراجعة

الداخلية بوزارة المالية وتبني استراتيجية لخفض الدين العام بالتعاون مع المجموعة الوزارية الاقتصادية وتطوير منظومة إصدار الضمانات الحكومية الى جانب إنشاء وحدة للتعامل مع مخاطر تقلبات الأسعار العالمية والتعامل مع التقارير الخاصة بالمخاطر المالية، وتطوير مباني الوزارة والبنية التحتية والتكنولوجية لوزارة المالية وتطوير الإدارة الضريبية وتحسين الخدمات المقدمة للممولين وميكنة المنظومة الضريبية وتحسين كفاءة الانفاق الحكومي.

واضاف الوزير انه يتم حاليا التنسيق مع وزارة التجارة والصناعة لإعداد منظومة جديدة لتعظيم الصادرات ، والمشاركة في إعداد منظومة جديدة لتحفيز وإتاحة الأراضي الصناعية وترفيقها وتطوير وتفعيل منظومة عمل وحدة المشاركة مع القطاع الخاص من خلال تشكيل لجنة لتحديد الضوابط وآليات تحديد المشروعات المقترح تنفيذها بهذه الآلية والانتهاء من اعداد قانون جديد للفاتورة الإلكترونية والتوسع في التحصيل الإلكتروني ليرادات الدولة وانشاء قطاع لتكنولوجيا المعلومات بوزارة المالية.

واكد وزير المالية ان هناك تنسيق كامل بين وزارة المالية والبنك المركزي المصري فى إطار حرص الجانبين علي تناغم السياستين المالية والنقدية مضيافاً أن وزارة المالية مرتبطة بشكل كامل مع جميع الوزارات والجهات العامة داخل الدولة وبالتالي تؤثر بطريقة أو بأخرى على كل أجهزة الدولة.

جاء ذلك خلال ختام فعاليات ملتقى "تطوير الإصلاح المالي والتطوير المؤسسي" لوزارة المالية والذي استمرت اعماله لمدة يومين بحضور أحمد كجوك نائب وزير المالية للسياسات المالية والتطوير المؤسسي ومساعدى الوزير ورؤساء القطاعات والمصالح والجهات التابعة لها، حيث ناقش الملتقى خطة وزارة المالية حتى عام 2020 فيما يخص الإصلاح المالى والتطوير المؤسسي والذي نظمته وحدة إدارة المشروعات بوزارة المالية برئاسة نرمان الحينى وبدعم وتمويل من البرنامج الانمائى للأمم المتحدة.

واعلن الدكتور محمد معيط ان تحصيل المدفوعات المالية الحكومية سيكون بشكل الكترونى والزامي للمتعاملين مع الجهات الحكومية المختلفة بسداد المستحقات المالية التي تزيد قيمتها عن 100 ألف جنيه بإحدى وسائل الدفع الإلكتروني بدءاً من اول يناير 2019 لافتا الي ان هذه المنظومة الجديدة تعد إنجاز جديد في مسيرة مصر حيث تحقق الكثير لمستقبل الاقتصاد المصري وتعني اننا نسير بخطى ثابتة نحو التحول من مجتمع نقدى "كاش" الى مجتمع الكترونى وبما يؤكد ان الاقتصاد المصرى اصبح يرتكز علي تقنيات حديثة تدفع لتزايد معدلات النمو خاصة أن

خطوة نظام تحصيل المستحقات الحكومية إلكترونياً تعد استكمالاً لنجاح الإصلاح المالي الذي تتبناه الدولة.

واضاف وزير المالية ان منظومة ميكنة المدفوعات المالية تأتي ايضا فى اطار خطة الدولة لتحقيق الشمول المالي وتخفيض تكلفة تداول الأموال الكاش وميكنة جميع المعاملات المالية ليتم تحصيلها بشكل الكترونى.

واشار د.معيط الى اهمية العمل الدؤوب وتكثيف الجهود المبذولة من العاملين فى وزارة المالية وكل المصالح والجهات التابعة لها وتطوير آليات العمل واستكمال ميكنة منظومة العمل بها وتطوير العنصر البشرى وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين واستحداث وظائف جديدة لمواكبة التطورات فى الوقت الراهن للتغلب على جميع التحديات التى تواجه الوزارة وحتى تصبح وزارة المالية على غرار وزارات المالية فى الدول المتقدمة وفى هذا السياق اعلن الوزير مشاركة 13 شركة عالمية فى المناقصة العالمية التى طرحتها وزارة المالية لميكنة وتطوير دورة العمل بمصلحة الضرائب المصرية تنفيذا لتكليفات الرئيس عبد الفتاح السيسى للحكومة بتطوير آليات العمل بالمصالح الايرادية للدولة من اجل تحسين مناخ ممارسة الاعمال وجذب المزيد من الاستثمارات جنبا الي جنب مع خطط زيادة الايرادات الضريبية للدولة.

وحول زيادة تنافسية المنتج المحلي أكد د.معيط ضرورة رفع مستوى جودة المنتج المحلي وبالسعر المناسب للمواطن وذلك من أجل تحقيق زيادة تنافسية المنتج المصرى داخل مصر أولاً وهو التحدى الحقيقى لرفع كفاءة المنتج المحلى واستخدامه بدلا من الاستيراد من الخارج ومن ثم زيادة المنافسة فى الأسواق العالمية وزيادة الصادرات المصرية.

من جانبه أكد أحمد كجوك نائب وزير المالية للسياسات المالية والتطوير المؤسسي أن التخطيط الاستراتيجى هو مبادرة تمت منذ اكثر من عامين والهدف منها اشراك القيادات والعاملين بالوزارة فى وضع خطة استراتيجية باهداف تتناسب مع وزارة المالية فى اطار فكرى سليم ووزارة المالية تعد من أوائل الوزارات التى تعمل ضمن خطط استراتيجية وتم نقل هذه المبادرة الى وزارة التخطيط والاصلاح الادارى ولاقت صدى ومردود ايجابى حيث دعت وزارة التخطيط والاصلاح الادارى الوزارات الاخرى الي وضع خطط استراتيجية للعمل بهذه الوزارات فى اطار رؤية واستراتيجية مصر 2030، مضيفا أنه سيتم عقد اجتماعات دورية بين قيادات الوزارة كل 6 أشهر لمراجعة الخطة الإستراتيجية للمالية وتقييم الأداء واعادة الصياغة.

وأشار كجوك الي أن إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام يساهم فى تحقيق المستهدفات المالية وبالتوازي في زيادة نسبة الإنفاق الاستثماري والاجتماعي وخاصة البرامج التي تستهدف الفئات الأولى بالرعاية ورأس المال البشري ، كما تستهدف استقرار وشفافية السياسة الضريبية وأيضًا العمل على توسيع القاعدة الضريبية بشكل يحقق العدالة ويدعم التنمية الاقتصادية وكذلك تصميم هيكل تنظيمي حديث يتيح عملية التطوير لقيام الوزارة بدور فعال واستثمار وجود الإدارة السياسية للنهوض بالفرص المتاحة وتعزيز التعاون والتنسيق بين مؤسسات الدولة وتجهيز الكوادر القادرة على تحمل المسؤولية مؤسسيا واداريا وفنيا ونفسيا.

واكد كجوك انه قد تم الانتهاء من إعداد الاهداف الاستراتيجية لوزارة المالية لبدء العمل بها وعددها 18 هدف بالاضافة الى دراسة عدد من المبادرات والتصورات والوظائف التي سيتم تنفيذها خلال الفترة المقبلة داخل وزارة المالية تتضمن عدد من المحاور من أهمها تحقيق نمو اقتصادي مرتفع واحتوائي ومستدام بما يساهم فى تحقيق التمكين الاقتصادى وخفض معدلات الفقر وتحسين مستوى معيشة المواطن وخلق فرص عمل كافية بما يساهم فى خفض معدلات البطالة والعمل على إتاحة ورفع كفاءة الخدمات الأساسية لتمكين المواطن من الاستفادة من ثمار النمو وزيادة حجم الإنتاج المحلى وزيادة دخول المواطنين.

وأضاف ايضا أن من ضمن الاهداف الاستراتيجية تحقيق الاستقرار المالي والنقدي بما يضمن تحقيق استقرار فى مستوى الأسعار والتي تشمل السلع والخدمات والتمويل وزيادة تنافسية وتنوع الاقتصاد المصري والعمل على زيادة الإنتاجية وتعميق المكون المحلى وزيادة درجة اندماج الاقتصاد المصرى دوليا والتوسع فى برامج الحماية الاجتماعية والتي تتميز بالكفاءة وتستهدف الطبقات الاولى بالرعاية كما تستهدف تحقيق اتجاه نزولي لمسار الدين الحكومي إلى الناتج المحلى خلال السنوات المقبلة وصولًا به إلى نحو 85% من الناتج المحلى في يونيو 2020.

ومن جانبها قالت ناريمان الحيني رئيس وحدة إدارة المشروعات أن ملتقيات التخطيط الاستراتيجية وتطوير الإصلاح المالي والتطوير المؤسسى كان حلما لجميع العاملين بوزارة المالية حتي تصل الى عنان السماء في أدائها وفي أداء العاملين بها ، مشيرة الي أن التخطيط الاستراتيجي هو المظلة الكبرى التي تندرج تحته جميع مؤسسات الدولة .

وقالت ان وزارة المالية تعد العمود الفقري للدولة وأفتخر أن 350 قيادة من قيادات عليا ووسطى شاركت فى الملتقيات الاستراتيجية التي تم تنظيمها علي مدي عامين حيث قدمت أفكارًا وخططًا متطورة تمكن هذه القيادات مع موظفيها كلا فى قطاعه

من تحقيق الأهداف المرجوة بل ومشاركة الموظفين في وضع هذه الخطط وآليات تنفيذها.

وأضافت الحيني أن هذه الملتقيات تناقش الخطط المستقبلية وما تم إنجازه بالفعل وما هي التحديات والمشكلات التي تواجه التنفيذ والآليات المقترحة للحل والأثر الإيجابي لتنفيذ هذه الخطط على أهداف الوزارة والمنبثقة من استراتيجية 2030، مشيرة إلى أن القيادات المشاركة طالبت بزيادة أعداد المشاركين بهدف التطوير المؤسسي لوزارة المالية وأن الخطة الاستراتيجية أخذت بأفكار ومبادرات العاملين بالوزارة أي إنها جاءت من القاعدة للقيمة لضمان مشاركة العاملين الفعالة في تنفيذها بكفاءة وفعالية.

وأوضحت أن هدف الوزارة من هذه الملتقيات هو وضع خطة عمل للقطاعات المختلفة بالوزارة خلال السنوات المقبلة والتي ستمثل خارطة طريق لكل القطاعات والإدارات تتضمن كيفية انجاز العمل في الوقت المحدد وبالأسلوب الأمثل بما يتناسب مع استراتيجية ورؤية مصر 2030.

من جانبه أكد الدكتور محمد عمر الخبير المسؤول عن التدريب أن المشاركين أصبح لديهم مهارة وضع الخطط والمساهمة في تنفيذها بصورة جماعية، لافتاً إلى أن الملتقى شهد مناقشات مستفيضة بين المشاركين حول ملفات كثيرة تتعلق بعمل الوزارة، مضيفاً أن استراتيجية وزارة المالية لتكون فعالة وشاملة يجب أن يتم مراجعة الاستراتيجية الحالية واستحداث أساليب ومفاهيم جديدة في التخطيط وأن التنفيذ الفعال للاستراتيجية من خلال التعاون الوثيق والتنسيق المستمر مع رؤساء القطاعات لدفع عجلة التقدم وأنه لضمان بلوغ أهداف الوزارة يجب وضع إطار متكامل لرصد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية.

وأضاف أن وزارة المالية تعد المؤسسة الحكومية الأولى التي تتبنى هذه المبادرة في صياغة استراتيجية العمل وهذا كان يمثل تحدياً كبيراً نظراً لصعوبة الدور والمهام الملقاة على عاتق مسؤولي وزارة المالية، لافتاً إلى أن العاملون بالمالية قدموا تجربة متكاملة للتطوير بكل أبعادها وآلياتها يمكن أن تسير على نهجها الجهات والهيئات الحكومية الأخرى.